ولا محال كما تقدم **وقضاء الله** تعلق ارادته
في الازل وقيل تعلق العلم فالقضا اعتبار ازلي
على كلا القولين فان قلت كلام العلامة
الاجهوري يفيد انه مركب حيث قال
ارادة الله مع التعلق في ازل قضاؤه فحقق
والقدر الايجاد للاشياء على وفق معين ارادة علي
وبعضهم قد قال معنى الاول العلم مع تعلق في الازل
والقدر الايجاد للامور على وفاق علمه المذكور
فانه على القول الاول جعله مركبا من الارادة والتعلق
وعلى الثاني جعله مركبا من العلم وتعلقه وهو تخييري
قديم على الصحيح قلت نعم الا انه في التحقيق ليس
مرادا وانما مراده هو تعلق الارادة او العلم فتدبر
وقدره ايجاده على وفق قضايه الذي هو اي
الايجاد تعلق القدرة عند الاشعري الذي هو حادث
اي متجدد والتكوين عند الماتريدي الذي هو صفة
معنى ثامنة زايدة على السبعة المشهورة
وقدرة العبد هي العرض المقارن للفعل في الواقع
فما يظهر من قولهم قدرة العبد متعلقة بفعله من انها
متقدمة على الفعل ثم تتعلق به انما هو بحسب التعقل
لا بحسب الواقع ونفس الامر والا فهي بحسب ذلك مقارنة

ويعبر

ويعبر عن تلك القدرة بالاستطاعة قال تعالى في
ذم الكفار لا يستطيعون السمع ولا يقال اذا كانت
مقارنة للفعل والتكليف بالضرورة قبل الفعل
لزم تكليف العاجز وهو محال باطل لانا نقول
التكليف يعتمد بسلامة الآلات والاسباب ويتفرع
على ان قدرة العبد مقارنة انها لا تصلح للضدين
خلافا لابي حنيفة والا لزم اجتماع الضدين وعدم
مقارنتها تخالف واعلم ان ما ذكرناه من القدرة
مقارنة هو الذي نص عليه امام الحرمين وكثير
من ائمة السنة وهذا الحكم ليس ثابتا لها من
حيث كونها قدرة بل من حيث كونها عرضا ومن
احكام العرض انعدامه بنفسه عقيب زمن وجوده
وعدم بقايه زمنين واذا ثبت استحالة بقايها
لزم من ذلك استحالة تقدمها اذ لو تقدمت لعدمت
حال وجود المقدور فيوجد ضدها وهو العجز فيقع
الفعل مقدورا بالقدرة السابقة في حال كونه
معجوزا عنه وهو محال فان مررت على القول ببقاء
الاعراض وهو الصحيح كما سبق فلا مانع من تقدمها
على ان نفي الدين المقترح قال يجوز تقدمها ولو قلنا

Copyright © King Saud University